او لخارجي فاستحاله حقيقي عنده ووصف فيه مصنفا قال المصنف
في منع الموانع والخلاف في اسم لجنس اي في النكرة اذ المعرفة منه ما وضع
الخارجي ومنها وضع للذهني كما سيأتي وهذا التقصيل يؤيد ما التزمه
الامام اذ النكرة موضوعة لفرد شايع من لحقيقة وهو كلي لا يوجد
مستقلا الا في الذهن وليس لحرف معنى لفظ موضوع له اذ انواع الروابط
مع كثرتها ليس لها الفاظ لعدم انضباطها ويدل عليها بالتقييد كرأيت زيدا
فليست محتاجة الى الالفاظ قال الجلال المحلي وكذا انواع الاكلام انتهى
والمراد معظمها والا فكثير منه له الفاظ خاصة به كالصداع والرمد
ونحو ذلك بل اللفظ انما يوضع لكل معنى يحتاج اليه وضع اللفظ له كالمهمل
نسبه قوله وليس الى آخره يحتمل بانه لا يجب وانه لا يجوز وعبر
بلا جماعة وجمع بينهما جماعة والاول اوجه ويرد في كلامه انتقالية من
عرض الى اخر لا ابطالية واللفظ المحكم هو المتضح المعنى من نص وظاهر
واللفظ المتشابه هو ما استأثر الله تعالى اي اختص بعلمه فلم
نعلم لمخلوق معناه وقد يطلع الله عليه بعض اصفيائه معجزة
او كرامة من المتشابه الايات والاحاديث في ثبوت الصفات
لله المشكلة على قول السلف بتفويض معناها اليه تعالى كما سيأتي انشا
الله تعالى مع قول لخلف بتاويلها في اصول الدين وهذا الاصطلاح ماخوذ
من قوله تعالى منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات تنبيه
قد يراد بالمحكم المتقن فلا يطلق اليه خلل والقرآن يراد المعنى كله محكم
قال تعالى كتاب احكمت اياته ويطلق المتشابه ويراد به ما تماثلت اجزاءه
في الاوصاف والقرآن بهذا المعنى كله متشابه قال تعالى كتابا متشابها
اي متماثل الاجزاء واعترض على المصنف بان اطلاق البعض ينافي
الاستيثار فاخر كلامه يدافع اوله والاحسن ان يقول وقيل صالا

يطلع

يطلع الله عليه الايعض اصفيائه فيكون الاول مبنيا على الوقف في الآية
على الا الله والثاني على الراسخون في العلم وهو قول الاشعري وقال النووي
في باب الاذان من شرح مسلم انه الاصح لانه يبعد ان يخاطب الله تعالى عباده
بما لا سبيل لاحد من لخلق الى معرفته ورجحه الشيخ ابو اسحاق ووجهه
بان الله تعالى اورد هذا مدحا للعلماء فلو كانوا لا يعرفون معناه لشاركوا
العامة وبطل مدحهم وبالغ امام لحرمين في تاييده في التلخيص حتى قال ان
مقابله قول باطل وبالغ ابن السمعاني في نصرة الاول وعليه فالراسخون
مبتدا اخبره جملة يقولون وعلى الثاني جملة يقولون في موضع نصب على
لحال من المعطوف فقط وهو الراسخون قال الامام الرازي في المحصول
واللفظ الثاني اي المشهور معناه بين لخواص والعوام لا يجوز اي لا يمكن
ان يكون موضوعا لمعنى خفي على الناس الا على لخواص منهم لامتناع مخاطبة
غيرهم من العوام بما هو خفي عليهم لابد ركونه كما يقول من المتكلمين مثلوا لحال
اي الواسطة بين الموجود والمعدوم كما سيأتي اواخر الكتاب بقيدها
لحركة معنى يوجب تحرك الذات اي لجسم فان هذا المعنى خفي التعقل
فلا يكون معنى لحركة الشايعة بين لجميع والمشهور تفسير لحركة بنفس
الانتقال لا انها معنى اوجب الانتقال كما نبه كان المناسب تاخير
هذه المسئلة الى اواخر الكتاب ولكنه تبع الرازي في ذكرها عقب المتشابه
لاشتراكهما معه في لخفا والقصد منها الرد على مثبتي لحال فانهم
عرفوها بانها صفة لا موجودة ولا معدومة ولكنها قايمة بموجود
كالعالمية وهي النسبة بين العالم والمعلوم والامور النسبية لا وجود
لها في لخارج

مسئلة

قال ابو بكر ابن العربي قال القرافي بفتح الغاء ولا يصح فيه ضمها
البدر الطالع على جمع لجوامع

Copyright © King Saud University